كيف يدبر الموظف احتياجاته في ظل راتب هزيل؟

ما مطالب الموظفين في ظل الأزمة الاقتصادية؟

«الأمنـاء» اسـتطلاع: مـريم بارحمة:

تعمـدت حكومـة الشرعيـة عدم تنفيـذ تفاهمات اتفـاق الرياض وإذلال الموظف وعدم الاسـتجابة لأبسط حقوق الموظفين المدنيين والعسـكريين في ظل ارتفاع غير مسبق للعملة الأجنبية، قابله ارتفاع جنوني في أسـعار المواد الغذائية والاسـتهلاكية والعلاجية والمشـتقات النفطيـة بالعاصمة عـدن ومحافظات الجنوب المحررة لإيصال الموظف والمواطن إلى تحت خط الفقر, فهي تعيش بقصور الرياض ولا تشعر بما يعانيه المواطن.

وتسلط «الأمناء» في هذا الاستطلاع الضوء على هذه المعاناة والوضع المأساوي الذي يعيشه الموظف والمواطن.

إحلال السلام وإنهاء آلة الحرب

البداية مع د. بثينة عبدالله العراشـة السـقاف تقول: "إن في هـذه الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد، تعاني معظم الأسر من ارتفاع أسـعار قوت يومها مع تأخر المرتبات والأجور لعدة أشـهر، حتى لتلك المؤسسـات التي كانت ملتزمة بدفع المرتبات شـهرياً لموظفيها، ومع إحجام أصحاب المحلات التجارية من البيع بالدَّين، هنا تضاعفت معاناة الآباء والأمهات مع أطفالهم واحتياجاتهم اليومية".

وتضيف: "ارتفاع الأسـعار سـواء الغذائية الأساسـية أو السلع والخدمات بشكل عام وبشكل يتجاوز دخل المواطن محـدود الدخـل ناهيك عـن مرتباتهم المتأخرة، أوجد فوضى في ميزان التحكم بقوى السوق". مؤكدة أن "المطالبة بزيادة مرتبات موظفـي القطاع العام والخاص دون ضبط ورقابة على مسـببات ارتفاع الأسعار وكبح عجلة التضخم، فإن الزيادة سـتزيد من التضخم وعندها سيلتهم كل الزيادة في الدخل، ويعود السبب إلى زيادة المعروض النقـدي من العملة وبالتالي مزيدًا من الارتفاع في الأسعار بشكل جنـوني وغير قابل للسـيطرة عليه، وهذا ما نعاني منه بعد زيادة مرتبات موظفي الحكومة بنسبة 30%".

وتضيف: "لذا وقبل اتخاذ قرارات تزيد الأسـواق الاقتصاديـة تعقيداً، بدلاً مـن حلها، فيجـب الإسراع من قبل الحكومة باتخـاذ الإجراءات في معالجة الأسباب التي أدت إلى تضخم مفـرط في كافة السـلع والخدمات، واتخاذ البنـك المركزي بالعاصمة عدن سياسات نقدية في طريق التصحيح، مع سرعة سـحب العملة في السوق لإعادة التوازن للكتلة النقدية، مع عدم ضخ أي عملـه جديدة، وضرورة زيادة رواتب الموظفـين والمتقاعدين والمتوفين بنسبة 300% وبشـكل عاجل ليتناسب الدخل المتحصل عليه مع متطلبات العيش الكريم، وتوجيه دعـم المنظمات الدولية العاملـة بالعاصمة عـدن والمحافظات نحو المسـتفيدين من شـبكة الضمان الاجتماعي، وهنا سـوف تتحقق العدالة في التوزيع، والقضاء على فوارق سـعر صرف العملة والعمـولات الجزافية على التحويلات الداخلية التي يتحملها المواطن الغلبان، وإحلال السلام وإنهاء آلة الحرب أصبح واجباً لإنهـاء كل هذه الاختلالات والمشاكل ووقف المزيد من المعاناة للوطن والمواطن".

صحافي: متوسط راتب الموظف قبل الحرب يعادل ١٠٠٠ سعودي واليوم لا يتجاوز ٢٠٠ ريال سعودي!

راتب

فيما يؤكد الكاتب والصحفي الأستاذ طه منـصر أنه "في ظل انهيـار العملة المحلية والارتفاع المسـتمر للأسعار الذي أدى إلى انهيـار اقتصادي غير مسـبوق في البلد أصبح البيـع والشراء اليوم في الأسواق المحلية بالريال السعودي والدولار الأمريـكي, وأصبح الموظـف المدني هو الضحية لهذه الانهيارات والأزمات الحادة والتـي فتكت بموظفـي القطاع المدني, حيث لن يسـتطيع ذلـك الموظف شراء متطلبـات الحياة براتبـه الهزيل أو دفع أجرة المواصلات وتسديد خدمات الكهرباء والمياه والإنفاق على أبنائه الطلبة أكانوا في المدارس أم في الجامعات". موضحًا أن "الراتب الذي لا زال حتى اليوم متوقفا عن الزيادة منذ قبل الحرب الأخيرة بسـنوات والذي أصبح معدل متوسـطه في الشهر 80 دولارا أمريكيـا بما يعـادل 280 ريا لا سـعوديا يزيد وينقـص، فمثلا هناك موظف كان راتبه 57 ألف ريال قبل الحرب بما يعـادل ألف ريال سـعودي وأصبح اليوم راتبه يعادل 200 ريال سـعودي أو أقل وهذا أبسـط مثال على المعاناة التي يتجرعها الموظف المدني منذ 2015 وحتى اليوم".

خفض سعر العملات الأجنبية

وترى الأستاذة أشـواق طه أن "أهم نقطـة هي تثبيت سـعر العملة وخفض سـعر صرف العملات الخارجيـة مقابل العملة المحلية".

وتؤكـد أشـواق أنـه: «مهما غطت الحكومة هذه المشـكلة بزيـادة الرواتب, هذا لا يساوي شـيئا ما لم تنخفض سعر العمـلات الخارجية؛ لأن غلاء الأسـعار وارتفاع سعر المشتقات النفطية وبالتالي ارتفاع قيمة المواصـلات, ناتج عن ارتفاع قيمة العملة الأجنبية".

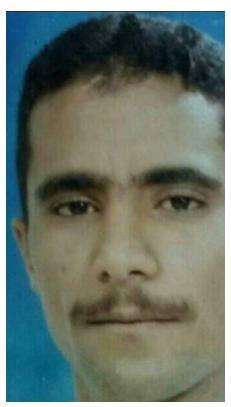

زيادة الراتب ليس الحل الصحيح

ويضيف الأسـتاذ علاء عـلي فروة: "بالنسبة لمسـؤولية الوضع الذي وصلت إليه البـلاد، وخصوصـا في محافظات الجنوب المحررة، المسؤولية تقع على عاتق جميع النخب السياسية".

ويؤكد أن "الحكومة مدركة كل الإدراك بما يحدث في البلاد, ولكن تعمل مثل النعام عندما تهرب من الخطر فتضع رأسـها في الحفرة".

ويضيف أن "زيـادة رواتب الموظفين ليس الحـل الصحيح كون المشـكلة التي بحاجة إلى حلها هي مسألة ارتفاع العملات الأجنبية مـما أدى إلى زيادة في أسـعار المواد الغذائية والمشـتقات النفطية والمواد العلاجية وغيرها من السـلع الأساسـية لاحتياجات المواطن". لافتا إلى أن "المعضلة الكبيرة وهـي انقطاع مرتبات منتسـبي الداخلية والجيش وهذه بمثابة القشة التي كسرت ظهر البعير, فإذا الحكومة والدولة خسرت موظفي الأمـن والجيش بانقطاع مرتباتهم, سيؤثر سلبًا على الوضع الأمني فانعدام الأمن سـيكون نتائجـه كارثية فالأمن مرتبط ارتباطا كليـا بالغذاء، قال تعالى: (الذى أطعمهم مـن جوع وآمنهم من خـوف) قدم الله الطعام عـلى الأمن, فعنـد توفـر مصدر الرزق وإشباع الجوع يحصل الأمن".

سياسـة ممنهجة للتجويع والإذلال

ويكشف التربوي الأسـتاذ لطف البان الأمين العـام للنقابة العامـة للمعلمـين والتربويين الجنوبيين أن "أثر ارتفاع الأسعار على المواطن والموظف أصبح يلازمه وانعكس على سـير حياته فأصبح يعـاني الهموم والمشـاكل الأسرية الدائمة, وكذلك استياء شـعبي عام لتردي الأوضـاع الاقتصادية وقابل للانفجار".

ويضيـف: "يدبـر الموظـف أحواله المعيشـية في ظل راتب لا يساوي ولا يلبي أبسط الاحتياجات الضرورية أصبح يعمل له برنامجا غذائيا يتناسب مع راتبه بحيث يظل عائشا، ويستغني عن اللحوم والسمك والخضروات والفاكهة, ويشـترى لأبنائه أقل المواد الغذائية الأساسية ثمنًا". موضحا أن "السياسة التي تمارسها الشرعية على شـعب الجنوب سياسة ممنهجة لتجويعه وإذلاله حتى يكون تابعا لهم, لكن شـعبنا الجنوبي حـر ولن يكون تابعـا للشرعية الإخوانية".

وأكد أن: «رفع الراتـب جزء من الحل لتجاوز الأزمة ولكن لا بد من إجراءات للحد من ارتفاع العملة الأجنبية الدولار والريال السعودي مقابل العملة المحلية".

ويرى أن: "الحلول تكمن بعودة الأمور الاقتصادية لسـابق عهدها, وإعادة قيمة الريال اليمني إلى وضعه ومكانته السابقة مقابـل العملات الأجنبيـة وصرف رواتب الموظفين كاملة وفي وقتها نهاية كل شهر وتحسين كافة الخدمات من كهرباء ومياه وصحة...إلخ".

ويضيـف: "صراحة شـعب الجنوب أعلنوا ضده الحرب الاقتصادية بكل طرقها ولكنه ظل صابـرا وثابتا وصامدا ومتحديا كل الظـروف مـن قطع راتبـه وانقطاع الخدمـات الضروريـة من ميـاه وصحة وكهربـاء, لأجل أن ينـال حريته وكرامته واستعادة دولته الجنوبية".

فساد الشرعية والمحسوبية

بدوره، أكد الأستاذ أنيس عبده النهاري أن "أكثر المواطنـين أصبحوا عاجزين عن توفير أبسط مقومات الحياة للأسف بسبب ارتفاع الأسعار الجنوني, في حين حكومة الشرعية التـي لا نراها ولا نسـمع عنها إلا بالإعلام نهبـت كل مقدرات البلاد حتى المساعدات الإنسـانية للفقراء والمحتاجين, وأصبحت التجارة باسـم الفقـراء لنهب مساعدات الدول، وعينت الشرعية أبناءهم ناهيك عن تعين أهلهم وأقربائهم بالسـلك الدبلومـاسي وتصرف لهـم رواتب لا تقل عن عشرة ألـف دولار فأصبحت الحروب وظروفها غنيمة ومكسبا لهم".

وطالب النهـاري: "حكومة الشرعية بتحمل مسؤولياتها وانتشال الموظفين من الوضع المأساوي وتحسين الخدمات".

ويضيـف: "لا أطالب برفـع المرتبات ولكن مطلبي نفس راتبي في 2015م, لكن بقيمة الـدولار في ذاك العام, ويصرف لنا بالدولار وليس بالريال، مثلا لو كان راتبي 60 ألف ريال يمني عام 2015م يعادل 300 دولار في ذاك الوقت يصرف الراتب الحالي 300 دولار".

وحـث "محافـظ العاصمـة عدن والمنظمات الدولية التي تقدم المسـاعدات الإنسـانية النقدية والماديـة بالنزول إلى كافـة مرافق عمل الموظفين وتسـجيلهم بكشـوفاتهم لأنهـم في أمـس الحاجة لمثل هذه المسـاعدات وخاصـة أن أغلبهم عزيزي النفس ولا يستطيعون متابعة هذه المنظمات ولم يسـجلوا فيها أو يستفيدوا منها. فأغلب المواطنين - وخاصة الموظفين - اسـتثنوا وحرموا من هذه المساعدات إما بسبب الفساد والمحسوبية أو لأنهم بمناطق غير مستهدفة".

ويرى النهاري أنه "طالما السفن ترسو محملة بمليارات الريالات وتقوم عصابات الشرعية بتحويلهـا إلى دولارات وتجريف الـدولار من الأسـواق الماليـة الجنوبية وتحويلها إلى أرصدتهم في الخارج, لا توجد حلول إلا بعودة الدينـار الجنوبي للتداول في الأسـواق, وإعادة تصدير المشـتقات النفطية, لرفع معاناة المواطنين".

الجدير ذكره أن ما يعانيه المواطن في العاصمة عدن ومحافظـات الجنوب وما يحدث من حـرب خدمات وتجويع مخطط من قبل حكومـة الشرعية يهدف لإخضاع الشعب الجنوبي, حتى يتنازل عن مطالبه المشروعة في استعادة دولته الجنوبية.